المراكز الاجتماعية

الريفية في مصر

للسيدة باتريس مانيسون

— ٥ —

للأستاذ وديع فلسطين

نجاح المراكز ومستقبلها

...والاحصاءات في حد ذاتها ليست سوى دليل تقريبي على نجاح المراكز الاجتماعية الريفية . ولعل ابرز حقيقة هي انه حيث ينشأ مركز اجتماعي ، يطالب سكان القرى المجاورة بمركز اجتماعي لهم على الرغم من ان انشاء مثل هذه المؤسسة لا بد له من تضحيات من جانبهم . وحيثما يعرض المركز الاجتماعي أساليب جديدة لتحسين الزراعة يبادر الفلاحون الى تطبيقها في حقولهم . ومثل هذا القول يصدق على سائر الأساليب التي يضعها المركز لزيادة الدخل القومي للفلاح .

أما الخدمات الصحية التي يقدمها المركز الاجتماعي للفلاحين ، فان الاقبال عليها مستمر . والواقع انه في كل ناحية من نواحي اعمال المركز . كان اسراع الفلاحين الى التعاون فيها مدعاة لدهشة الاخصائيين والزائرين على حد سواء .

وأيا كان الأمر فان الباحث إذ يعترف بالمزايا الجمة التي للمراكز الاجتماعية الريفية فان ذلك لا يعني بالتالي ان هذا البرنامج هو ترياق لجميع مشكلات الفلاح وأمراضه وهذا هو بالتأكيد اعتقاد رجال ادارة الفلاح في وزارة الشؤون الاجتماعية . كذلك ينبغي عدم اغفال بعض الثغرات والعقبات التي تعترض هذا البرنامج .

في مجال العمل الحكومي اليومي لا تزال مشكلة التعاون والتناسق بين الهيئات الحكومية المختلفة وبين ممثليها في الحقل تفتقر الى الحل . وان شعوراً كبيراً من نشاط

المراكز الاجتماعية الريفية ليفرق الوكالات الحكومية الأخرى التي تعمل في المنطقة أمر ما كان منها تابعاً لوزارة الصحة ووزارة المعارف. ولكن الاختصاصي الاجتماعي قد ينجح في بعض الحالات في الاتفاق مع ولي الأمر وملائمة ذلك لنظم هيئة التدريس بالمدارس الأخرى ولكنه قد لا يستطيع في بعض الحالات تحقيق شيء من مثل هذا التعاون.

وفي العام الماضي أجريت تجارب طريفة في مرس اللاذ — وهي أكبر قرية في مصر تقع في مديرية المنوفية أكثر مديريات مصر ازدحاماً بالسكان. ففي هذه القرية ألفت الهيئات الحكومية المختلفة ادارة تعاونية للقيام بأعمال خاصة لأعمال المراكز الاجتماعية. ولكن على أساس المديرية كلها بدلا من القرية وحدها ليكون المشغل الكبير خاضعاً لاشراف وزارة الصحة. والمدرسة خاضعة لوزارة المعارف والمزارع الزراعية خاضعة لوزارة الزراعة. والأعمال الاجتماعية تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية

ومع ان المباني قد تم فعلا اعدادها الا ان الموظفين لم يجيئوا بعد لتنفيذ المشروع. ولسنا في حاجة الى القول ان مثل هذا المشروع لا يمكن أبداً أن يحل محل المركز الاجتماعي في المناطق الصغيرة. كما ان مشكلة التعاون الحكومي في القاهرة وفي الحقل على السواء ستكون دائماً في حاجة الى تنسيق وتهذيب.

وثمة ناحية أخرى من نواحي برنامج المراكز الاجتماعية الريفية تدرسها الآن وزارة الشؤون الاجتماعية دراسة مستمرة. وهي عجز المراكز عن أن تصل الى كثيرين من سكان الريف الذين يحتاجون الى عونها وخدماتها.

فالبرنامج بوضعه الحالي لا يمكن تطبيقه على الفقراء والمعوزين الذين يعجزون حتى عن أن يدفعوا اكتتاباتهم الأولى. كما ان البرنامج بحكم قواعده لا يمكن تطبيقه على العدد الكبير من الفلاحين الذين يعيشون إما كمستأجرين أو كعمال زراعة في «العزب» الكبيرة التي يملكها سراة الملاك. ووزارة الشؤون الاجتماعية تدرك تمام الادراك أن هاتين الفئتين لا تنتفعان بالمراكز الاجتماعية. وقد حاولت حل مشكلة الفئة الأولى بتأليف جمعيات للاصلاح الاجتماعي الريفي. وهذه الجمعيات تؤلف لجاناً شعبية لمجال المراكز الاجتماعية لتنفيذ طائفة من المشروعات باشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ومساعدتها المالية. وعلى هذا الترتيب يتم كذلك مع الجماعات التي اقتست من وزارة الشؤون الاجتماعية إنشاء مراكز اجتماعية ريفية. غير ان قيود الميزانية حالت دون اجابة الالتماس.

كذلك تنشأ جمعيات اصلاحية ريفية الأراضي المستصلحة التي توزعها الحكومة

على الفلاحين المعدمين وذلك ربما تقاضى اجران هؤلاء الفلاحين ويشجعهم ذلك على احتمال أعباء المركز الاجتماعي الريفي . وهناك في الوقت الحالي نحو ٣٥ من مثل هذه الجمعيات تخدم عدداً من السكان يبلغ ٢٠٠ الف .

أما في ما يتعلق بمساعدة الفلاحين الذين يعيشون في القرى الكبيرة ، فان المشكلة تعالج عن طريق تشريع خاص .

فقد عام ١٩٥٠ وضع قانون يحتم على اصحاب القرى الكبيرة ان يهيئوا احوالا صحية معينة ومساكن ملائمة للعمال الزراعيين الذين يعملون عندهم . وعليهم ان يزودوا الفلاحين بأشياء كثيرة ، منها الماء القراح ، مع تخصيص أماكن لاختزان السماد العضوي وحشب الوقود . وتقديم الاسعافات الأولية اللازمة للفلاحين وبناء مساكن لها حد أدنى في الحجم وفي الاحوال الصحية ، وهناك شروطات أخرى تفكر فيها وزارة الشؤون الاجتماعية لتحسين أحوال العمال في القرى وهي .

اولا — تعيين حد ادنى لأجور العمال الريفيين في المديريات المختلفة

ثانياً — تنظيم استخدام العمال الزراعيين النازحين .

ثالثاً — تحديد شروط ايجار الأراضي في المناطق الزراعية .

وفي عام ١٩٥٠ صدر تشريع بقرر مشروع الضمان الاجتماعي وهو ينص على تقديم معاشات ومنح مالية الى الارامل فالاي يطلن أطفالا والى الايتام والى العجزة (منهم المكفوفون) والى الذين تجاوزوا الخامسة والستين من العمر . وهذا ينطبق على سكان المدن اسوة بسكان الريف وهو يكلف الحكومة نحو ستة ملايين جنيه مصرية في كل عام . وقد أقيم احتفال خاص في شهر مايو ١٩٥١ وزعت فيه صراكي المعاشات الاولى طبقاً لنظام الضمان الاجتماعي .

وهناك ملاحظة مهمة يجدر التنويه بها في ما يتعلق ببرنامج المراكز الاجتماعية الريفية مع ان هذه البرامج فوائد مباشرة للفلاحين فانها تحمل في طياتها بذور مخاطر في المستقبل . فان تحسين الاحوال الصحية وخفض نسبة الوفيات سيؤديان آخر الامر الى زيادة عدد السكان فضلا عن الزيادة الكبيرة الحالية بالنسبة للموارد الطبيعية التي تستثمر الآن . ولا يسع برنامج التصنيع الريفي والصناعات المنزلية أن يجابه هذه المشكلة المطردة

ويقول كثيرون من الزراعيين الاقتصاديين المصريين ان حل المشكلات الناجمة عن ازدياد السكان في مصر وغير ذلك من البأساء التي يعاني منها الفلاح المصري يقتضيان من

الحكومة ان تتخذ اجراءات أبعد خطراً من برنامج المراكز الزراعية الريفية . ولقد طالما اقترح الاصلاحون الاسراع في نشر الصناعة باعتبارها حلا لمشكلة ضغط السكان في البلاد التي انصب عليها الزراعة مثل البلقان غير انه مع التسليم بأن في الامكان تحقيق هذا في مصر فان الخبراء المصريين يشيرون الى ان التصنيم لا يحل مشكلة البلاد الا حلاً جزئياً لان مصر تفتقر الى موارد كبيرة لتوليد الطاقة عدا الموارد المحتملة لانتاج الكهرباء من السدود والخزانات ومعروف ان الموارد الطبيعية المهمة لمصر هي موارد زراعية في جوهرها

ولذلك فان التصنيم الى ما يتجاوز درجة معينة يقتضي استيراد معظم المعدات اللازمة لمراحل الانتاج ومعنى هذا ان التنافس قد لا يكون مجزياً مع البلدان التي حبتها الطبيعة بموارد معدنية وموارد خام وطاقة بدنية شديدة الحذق .

ويقول الخبراء أن الرد على مشكلة مصر هو في توسيع الأراضي الزراعية توسيعاً كبيراً لان هذا هو المجال الذي كان لمصر من قديم تميز وأفضلية فيه .

أضف الى ذلك ان في مصر أراضي طيبة ولكنها تفتقر الى الماء الذي يجعلها تزهر وتخضر كالزهرة الناضرة والمشروعات التي اقترحت حتى الآن لتوصيل الماء الى المناطق الصحراوية في مصر ستنكبد عند البدء فيها نفقات باهظة ، غير ان المعتقد ان هذه المشروعات تعوّض هذه النفقات جميعاً في فترة من الزمن .

ويجب ألا نتجاهل مجال ما مشروعات استصلاح الأراضي التي تنفذها الحكومة في الوقت الحالي ولكن هذه المشروعات تتعرض للانتقاد بسبب صغرها وبسبب الحذر في تنفيذها على الرغم من الحاجة الشديدة اليها . ولا ريب في انه باطراد نمو السكان وازدياد ضغطهم على الأرض ستنفذ مشروعات واسعة النطاق في القريب العاجل .

وليس في مصر من هو أقوى لضرب برنامج المراكز الاجتماعية الريفية من الرجال المسؤولين منها أنفسهم وما فيبدو الوزن الاجنبي كمعجزة كبيرة في المناطق التي انشئت فيها مراكز اجتماعية يبدو في نظر المسؤولين مجرد تجارب تقريبية لما يأملون ويرجون تحقيقه .

وأيا كان الأمر فان الذين يعرفون مصر لا ينسون ان العمال في المنازل اليدوية التعاونية يشيرون بفخر الى صندوق الاسعافات الأولية ولا ينسون ان للماء مضخاً في الدور المصنوعة من اللبن التي يتقاسمها الدجاج والماعز مع الأسرة ولا ينسون الأطفال وهم يلعبون مجلا بيديهم كرة القدم مع اطفال يرتدون الفانلات من فريق النادي ولا ينسون الأمهات وقد جلس سافرات ومعهن أطفالهن في حجرة انتظار المصرفة

الخشخاش

وهو نبات الأفيون

للدكتور عبد الرزاق

الخشخاش نبات عشبي جميل المنظر ، من فصيلة الخشخاشيات ، يشتهر به نحو ذراع ويشاهد بكثرة في الحقول فيكسبها بهجة ورواء . وأنواعه كثيرة (١٥ الى ٢٠ نوعاً) منها برية وأخرى تزرع لأزهارها ، ومنها ايضاً النوع المعروف الذي تستخلص منه المادة المعروفة بالأفيون وهو اهل انواعه يعطي ازهاراً بيضاء أو بنفسجية اللون وتجتمع بشكل باقات .

ولهذا النبات رائحة كريهة تقزز النفس وتسبب القيء ، وطعم مر حاد والمستعمل منه في الطب انما هو الخشخاش الأبيض وهذا الذي تحتوي رؤوسه المثمرة على الأفيون المعروف بخواصه المخدرة المنومة ، وعلى الخصوص الأنواع المزروعة منها في الشرق لأنها تكون أشد مفعولاً من التي تزرع في بعض مناطق اوربا

وكيفية الحصول على الأفيون وهو العنصر الفعال في الخشخاش هو أن تؤخذ رؤوس هذا النبات قبل نضجها وبشرط جدارها بسكين خطوطاً مائلة وقت المساء . فتسيل منها بيضاء عصارة تجمع في الصباح ، وهذه تكون تشكل قطيرات ثخينة لزجة محببة اذا جفت غدت على هيئة مسحوق قاتم بني اللون . وهذه العصارة التي يتركب منها الأفيون مع المشتقات الأخرى بنسب مختلفة ، والمورفين أهمها وهو يوجد بنسبة تتراوح بين ٣-٢٣ ٪ والكودايين بنسبة ٣ ، ٠-٢ ٪ ، والتيبايين بنسبة ٢ر٠-١ ٪ والپاپافرين بنسبة ٠ر٣-١ ٪ ، والناركوتين بنسبة ٥٢ر٠-٩ ٪ ... وكلها عناصر شديدة المفعول وخطرة اذا اسيء استعمالها .

والحقيق المعروف مزيج من مقدار قليل من المورفين من الخلاصة المستخرجة من جذور وأوراق وأزهار القنب ، وهو كذلك سم خطر ويستعمله أهل الشرق بتوخ خاص للنشوة والسعادة الوقتية المبهمة . ولكن سرعان ما تزول هذه النشوة